مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

مؤشرات رأس المال الاجتماعي بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية والمشكلات السائدة"

هيبة على محمود على* ، مى محمد السيد الإمام ، أمانى أحمد نادر السيد و مشيرة فتحى العجمى

قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى - كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخص

استهدف البحث إلقاء الضوء على مؤشرات لرأس المال الاجتماعي بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية والتعرف على اهم المشكلات السائدة، وقد أجريت هذه الدراسة بقرى مركز السنبلاوين بواقع 18 قرية، اعتمادا على نوعين من البيانات وهما: البيانات الثانوية والبيانات الأولية، حيث تم الحصول علي البيانات الثانوية من الإدارة التعليمية والإدارة الصحية والشئون الاجتماعية ومجلس المدينة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالمحافظة وتم تحليل هذه البيانات بطريقة وصفية، والبيانات الأولية من استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية من عينة قوامها 350 مبحوث لتحديد اهم المشكلات، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: فقد تبين ان هناك زيادة ملحوظة في جميع مؤشرات رؤوس الأموال التي تم تحديدها، الا ان هذه الزيادة قد لا تتناسب مع الزيادة في رأس المال البشري، اذ ينبغي ان يعادلها زيادة أخرى في جميع باقي أنواع رؤوس الأموال، أما بالنسبة للمشكلات التي تواجه المبحوثين من وجهة نظرهم فقد جاءت المشكلات الاقتصادية في الترتيب الأول، بينما جاءت المشكلات الصحية بالترتيب الثاني، وأخيرا جاءت المشكلات الاجتماعية بالترتيب الثالث.

الكلمات الدالة: المشكلات السائدة، البيانات الثانوية، البيانات الأولية، مؤشرات رؤوس الأموال.

المقدمة

لقد أصبح جوهر التنمية الريفية وهدفها الاستراتيجي والنهائي ينطوي على أحداث التمكين للأفراد والمؤسسات من خلال المساواة في فرص الحياة ، وتوسيع البدائل أمام الأفراد ، وتحرير إرادة الإنسان وأن آلياتها وأدواتها في الوصول إلى ذلك تدور حول منع الاستغلال بكل صورة، وتفجير الطاقات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإبداع لتحقيق الإشباع ، وأن شروط تحقيقها هو التوازن بين كل القطاعات، والشمول لكل المناطق والمساحات ، والمساواة بين كل الفئات والأفراد الأمر الذي يتطلب وجود مشروع اجتماعي متفق علية من كل أفراد المجتمع ، ليشارك في تنفيذه كل فئاته وطبقاته. (مصطفى، 2006، ص48)

كما تسعى كل دولة إلى تحقيق أهداف عامة تتعلق بضمان الأمن والاستقرار، وتعزيز التنمية البشرية عبر سياسات تعزز القدرة على الاختيار، فضلا عن السعي لضمان الأمن وتقلص الفوارق الاقتصادية بين المواطنين وتوفر الرفاهية والتعليم، وعلاوة على سعى التنمية الريفية إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدى إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين فى عملية تنمية مجتمعهم وتوسيع خياراتهم وإمكانياتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة، بالإضافة إلى حصول المواطنين على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية المستدامة من خلال القدرة على تلبية احتياجات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وضمان الحق فى الحياة.

استحوذ رأس المال الاجتماعي على قدر كبير من الأهمية في التنمية المستدامة وذلك على كافة الأصعدة المحلية والعالمي. فإذا كان الإنسان من وجهة نظر التنمية هو الغاية وأيضا الوسيلة فإن رأس المالي الاجتماعي يدعم هذا التوجيه من خلال تركيزه على العلاقات بين البشر واستثمارها في أى ميدان سواء اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو بيئي.

يتضمن مفهوم رأس المال الاجتماعي تسعة مجالات أساسية: الأسرة وسلوك الشباب ، التدريس والتعليم ، حياة المجتمع ، العمل ، المنظمات الديموقراطية والحكم ، العمل الجماعى ، الصحة العامة والبيئة ، الجريمة والعنف ، التنمية الاقتصادية.

ويعرف رأس المال الاجتماعي باعتباره مجموعة القيم والأخلاق الاجتماعية التى تتجسد في هياكل وتنظيمات اجتماعية متماسكة، وشبكات اجتماعية تدعم وتسهل عمليات التفاعل الاقتصادي والسياسي وتساعد في مواجهة المشكلات.

وقد حدد البنك الدولي خمس مكونات للتنمية المستدامة: (الخواجة ، 2006 ، ص420)

-رأس المال النقدي -رأس المال المادي -رأس المال البشرى
-رأس المال الاجتماعي -رأس المال الطبيعي

ويتمثل الدور التنموى لرأس المال الاجتماعى في ثلاث نقاط وهى:

-النمو الاجتماعى -النمو الاقتصادى -النمو البيئى.

ويظهر دور رأس المال الاجتماعى في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في كل من المجالات التعليمية والاجتماعية والبيئية والصحية ، والاقتصادية والسياسية.

المشكلة البحثية:

بالرغم من أن مفهوم التنمية قد لقي قبولاً واستحساناً واستخداماً دولياً واسعاً ، إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات جادة علي طريق التنمية الريفية ، وكنتيجة لذلك تم إجراء العديد من الدراسات في المجتمع الريفى للنهوض به من خلال دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية ، إلا أنه من تلك الدراسات تم التأكيد على أنه لا مفر من التنمية الريفية المستدامة من خلال دراسة أبعادها المختلفة للنهوض بالمجتمع الريفى. (غانم ، 2017 ، ص3)

لذلك كان من الأهمية بمكان ضرورة التعرف على شتى أنواع رؤوس الأموال الاجتماعية للتمكن من فهم الأبعاد الحقيقية للتنمية

ولكى تتحقق التنمية الريفية لابد من دراسة أبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية من خلال التعرف على الأوضاع التنموية من خلال إلقاء الضوء على مؤشرات لرأس المال الاجتماعى.

أهداف الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على بعض الأوضاع التنموية من خلال إلقاء الضوء على مؤشرات لرأس المال الاجتماعي بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية من خلال البيانات الثانوية للمحافظة، والتعرف على أهم المشكلات التى تواجه المبحوثين من وجهة نظرهم سواء الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية والدينية والتعليمية.

الإطار النظرى والاستعراض المرجعى:

إن هذا البحث يعتبر من ضمن موضوعات علم اجتماع التنمية، كما أن تحقيق الأهداف التنموية يعتمد في المرتبة الأولى علي التنمية الريفية بجوانبها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، علاوة علي ذلك فإن التنمية الريفية تتخذ مكانا متميزا في البحوث الاجتماعية سواء في المنظمات التطوعية أو الخدمية أو في المشروعات التنموية للسكان الريفيين ، وكذلك تعتبر من أهم الموضوعات وثيقة الصلة بالتنمية الريفية الشاملة بصفة عامة، كما أنها من أهم ركائز وأركان نجاح خطط تنمية المجتمعات الريفية.

مفهوم التنمية الريفية:

التنمية الريفية هي عملية تغير مخطط للانتقال بالمجتمع من حالة إلى حالة أخري أحسن من وجهة نظر القائمين عليها سواء كانوا موجهين لها أو منتفعين بها . وقد يكون هذا التغيير جزئي أو كلي ، محلي أو قومي ، سريع أو بطئ ، المهم هو أنة تغيير مقصود وتطلعي ومرغوب.(الحسينى ، 1993 ، ص ص100-101)

ويحدد" محرم" (2001 ، ص ص 2-3) مفهوما للتنمية الريفية والتي يقصدها ويعمل لها برنامج شروق التنمية الريفية هي عملية ،تغير ، إرتقائى ، مخطط ، للنهوض الشامل ، بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي ، بنهج ديمقراطي ، وبتكاتف المساعدات الحكومية ،

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: heba78604@gmail.com
DOI:10.21608/jaess.2023.197840.1161

بما يحقق تكامل نواحي النهوض ، وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعة القومي الكبير . وكل جزئية من هذا المفهوم تحدد طبيعة التنمية الريفية التي يعنيها ويقصدها برنامج شروق :

- فهي "عملية " بمعنى سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة.
- وهى "تغيير" لأنها تنقل المجتمع المحلى إراديا وقصدا من حال إلى حال .
- وهى "ارتقائية " بحيث يكون الحال الجديد الذي ينتقل إلية المجتمع أفضل من حالة السابق بمعايير المثل العليا في الحياة من حق وخير وعدل وجمال.
- وهى "مخططة " أي مرتبة الخطى محسوبة التوقعات وفق برنامج زمني تتوزع فيه الأدوار والمسئوليات .
- وهى "نهوض شامل " أي تغييرا إيجابيا ، كليا وعاما وليس نهوضا جزئيا أو قطاعيا ، ومن ثم فهي تغيير يتناول النظام الإجتماعى من ناحيتي البناء والوظائف في أن واحد وتزامن متسق ، ولا تؤجل الاهتمام بناحية لحساب الاهتمام بناحية أخرى .
- وهى تشمل مختلف نواحي الحياة اجتماعيا وثقافيا وبيئيا بما يتضمنه ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية .
- وهى تعتمد أساسا على أبناء المجتمع "بمبادرتهم وإسهاماتهم ومشاركتهم الايجابية والفعالة ، فكرا وتخطيطا وتنفيذا وتقويما .
- وهى تتم "بنهج ديموقراطى" يحقق عدالة المشاركة في أعباء التنمية وفى جني ثمارها وتوزيع مرددتها , وينظم إسهام الجميع بالرأي والفعل على أساس من تكافؤ الفرص ,ومن خلال الإقناع والاستمالة وليس الجبر والقهر والإرغام .
- وهى تشمل "مساعدات حكومية " تساند الجهود الأهلية لأبناء المجتمع وهى مساعدات متكافئة سواء فيما بينها بحكم قدومها من مصدر واحد وهو الحكومة وأيضا متكاتفة مع جهود أبناء المجتمع وليست متعارضة أو مناوئة لما يأملونه لمجتمعهم ,وكذلك فهي ليست بديلة أو كافية بذاتها عن جهود أهل المجتمع أنفسهم ,فا لجهود الأهلية هي الأصل والأساس , وما الجهود الحكومية إلا المكمل والمساند .
- وهى تحقق "تكامل نواحي النهوض " اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا ، دون أن ينشأ عنها إختلالات أفجوات في النظم القائمة في المجتمع وأيضا بما يضمن استمرارية وتواصل التنمية أخذا في الاعتبار حقوق الأجيال التالية في موارد المجتمع
- وهى تحقق " تكامل المجتمع المحلى النامي مع مجتمعه القومي الكبير " دون سيطرة أحدهما على الأخر أو استنزافه لصالحه, بما يحقق إسهاما فعالا ومتبادلا بين المجتمع المحلى الريفي والمجتمع القومي في تقدمهما ورقيهما معا.

أهداف التنمية الريفية:

للتنمية الريفية عدة أهداف أهمها ارتقاء الإنسان وسد احتياجاته، من صحة وتعليم وسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية. وألا تعرض حياتهم للخطر، من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض. (عطية ، 2003 ، ص2) ، وتهدف التنمية الريفية الي :

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : تحاول التنمية الريفية من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحية، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي.

2-احترام البيئة الطبيعية : التنمية الريفية تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

3-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة : تهدف التنمية الريفية إلى زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية الحالية وتنمية إحساسهم بالمسئولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة لإيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية الريفية

4-تحقيق استثمار واستخدام عقلاني للموارد : تتعامل التنمية الريفية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

5-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تحاول التنمية الريفية توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6-إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع : وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها، التي تشتمل على الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية .

7-ارتقاء الإنسان، وسد احتياجاته : من صحة وتعليم وإسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية، وألا تتعرض حياتهم للخطر من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض .

أبعاد التنمية الريفية:

تتمثل أبعاد التنمية الريفية في خمسة أبعاد رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالى:

أ-البعد الاجتماعي: يشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات .أما عناصر هذا البعد فهي: (غنيم وأبو زنط 2007 ، ص28)

1-الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني .

2-التمكين : ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل .

3-الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته .

ب-البعد الاقتصادي: تسعى التنمية الريفية إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية:

1-توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية .

2-رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

3-زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات .

ج-البعد البيئي:ويركز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان ، دون إحداث خلل في مكونات البيئة ، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية: (عكرش ، 2007 ، ص97)

1-التنوع البيولوجي المتمثل في البشر ، النباتات والغابات ، الحيوانات والطيور والأسماك .

2-الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة .

3- التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية .

كما يمكن ان نضيف الي الابعاد المذكورة بعدين آخرين وهما :

د-البعد التكنولوجي: حيث يمكن تحقيق التنمية التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية :

1-الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة .

2-العمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

3-حماية تدهور طبقة الأوزون .

ه-البعد السياسي:ذلك إن غياب البعد السياسي للتنمية والذي يبلوره مفهوم الحكم الراشد ، أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة ، فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الريفية ، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والاستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة (إبراهيم ، 2010 ، ص262)

ويمكن إستعراض بعض النظريات التى يمكن الاعتماد عليها فى تفسير نتائج البحث كما يلى:

-النظرية الوظيفية البنائية: Structural Functional Theory

الوظيفة هى الدور الذي يؤديه العنصر الثقافي أو النظام الإجتماعى في تدعيم العلاقات الاجتماعية وثباتها وإستمرارها.

ويمكن تفسير تباين الخدمات التنموية بالمجتمع الريفى طبقا للنظرية الوظيفية البنائية واشهر روادها (بارسونز) حيث ترى هذه النظرية أن الفرد عضو في بناء اجتماعي هذا البناء يشبه جسم الإنسان الذي يتكون من مجموعة من الأعضاء، ولكل عضو وظيفة يؤديها وتتكامل هذه الوظائف لتصل بالجسم إلى حالة التوازن، كذلك يتكون المجتمع من مجموعة من الأنساق تسعي لأن تكون في حالة توازن، والأشخاص يتفاعلون مع بعضهم داخل هذه الأنساق يحكمهم تنظيم اجتماعي يحمل قيم ومعايير لتهذيب رغباتهم وضبطها بما يحمله من ثواب وعقاب، ويري بارسونز أن البشر بطبيعتهم أنانيون ولو تركو لشأنهم لظهر حرب الجميع ضد الجميع .(إبراهيم، 2000 ، ص ص17- 18)

-نظرية الدور الاجتماعي: Social Role Theory

تري هذه النظرية من وجهة نظر أنصارها "جوفمان" أن تفسير مستوى تواجد الخدمات التنموية يتضح في أن جانبا كبيرا من السلوك البشري يتسق ويأخذ شكلا معينا ليقابل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمراكز والمكانات الاجتماعية التي يشغلها الأفراد في البنيان الاجتماعي، فكل مركز اجتماعي يشغله الفرد في السلم الاجتماعي يمنحه مجموعة من الحقوق والواجبات التي تنظم تفاعله مع الآخرين، حيث أن كل مركز يرتبط بمجموعة من المعايير التي تحدد الأنماط السلوكية التي يتبعها شاغلو هذه المراكز، والسلوك المتوقع الذي يرتبط بمركز اجتماعي معين يسمي بالدور الاجتماعي، فتوقعات الآخرين تعمل كدليل يسترشد به الأفراد في سلوكهم ويوجه تصرفاتهم، وأن مفهوم الشخص لذاته يتكون جزئيا من استدخال هذه التوقعات الاجتماعية فإنها تضغط وتوجه وتضبط سلوك الأفراد، وكلما ارتفعت مكانة الفرد الاجتماعية كان من المتوقع أن يكون له درجة عالية من المساهمة في مشروعات التنمية المحلية.(العزبي، 1995، ص44)

ويضيف السمالوطي (1974 ، ص101) أن هذه النظرية تستمد مفهوماتها الأساسية من علم النفس وعلم الاجتماع، والفكرة الأساسية لهذه النظرية تقوم علي أساس أن كل فرد يشغل مركز اجتماعي معين في السلم الاجتماعي، وهذا المركز يفرض علي الشخص مجموعة من الحقوق والالتزامات، كما يرتبط به مجموعة من التوقعات التي تحدد الأنماط السلوكية التي يتبعها شاغل هذا المركز، ويتمتع كل فرد بمكانة اجتماعية معينة إما بسبب خصائصه الشخصية، أو تبعا للمكانة الاجتماعية.

-النظرية الاجتماعية النفسية:

تقوم هذه النظرية على أساس الربط والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية من جهة والخصائص الشخصية والسلوكية للأفراد في أي مجتمع من جهة أخرى، ومن أبرز المفكرين المؤيدين لمثل هذه النظرية نجد: ماكليلاند، هيبن، سملر، ليرنر وانجلز.

يرى "سملر" أن التحديث هو نتيجة التمايز في البناء الاجتماعي، والذي يبرز في قطاعات اجتماعية هامة هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة، وأن التحديث يكون نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس إلى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة، ولكنها في علاقات اعتمادية متبادلة، ونتيجة لهذا التغير سوف يصبح المجتمع مثل المجتمع الغربي في تكوينه وتركيبه وثقافته، فالتحديث يؤدي إلى انتشار الحياة الغربية لأن النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضارية والتعرض لوسائل الإعلام تؤدي في جميع المجتمعات إلى نفس النتيجة وهي التحديث. (عجمية وآخرون ، 2004 ، ص ص69-73)

أما "ماكليلاند" فيرى بأن التنمية هي المحصلة لمستويات الإنجاز والإبداع الفردي والجماعي في أي مجتمع، وأنه كلما ازداد عدد الأفراد المبدعين والذي يحفزهم الإنجاز العالي والمغامرة والمخاطرة كلما توفرت فرص أكثر للتقدم والتنمية المجتمعية في مراحل الطفولة الأولية من خلال التوجيه والتثقيف والتوعية النفسية والاجتماعية والتعليم، ويضيف "هيبن" إلى ذلك بأن النمو الاجتماعي والاقتصادي يتحسن من خلال تشجيع الشخصيات الخلاقة والإصلاحية التي تقود التحولات المجتمعية من حالات التخلف إلى حالات أكثر تقدما تبنى على العلم والمعرفة والتكنولوجيا. (العواملة ، 2010 ، ص45)

من خلال ما تقدم نجد أن نظريات التنمية عرفت تطورا كبيرا ومستمرا تبعا للتطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي فى تشخيص مصادر التنمية التى ظلت الظروف المحيطة بها هي التى تصنعها وتبلورها فى ذاكرة البشر فتتبناها وتنظر فى إطارها.

ومن خلال النظريات السابقة المتعلقة بموضوع البحث اتضح توافق نظرية البنائية الوظيفية مع موضوع البحث حيث يتكون المجتمع من مجموعه من الانساق تشبه فى تكوينها جسم الانسان حيث يسعى كل منهما للوصول الى حالة التوازن ، أما نظرية الدور فقد توافقت من حيث المركز الاجتماعى الذى يشغله الفرد فى السلم الاجتماعى والذى يمنحه مجموعه من الحقوق تنظم تفاعله مع الاخرين، فى حين جاءت النظرية الاخيرة والخاصة بالاجتماعية النفسية وتوافقها مع الدراسة من حيث الربط بين النمو الاقتصادى والتنمية بشكل عام .

وقد استعانت الدراسة بعدد من الدراسات السابقة التى تتعلق بالموضوع الراهن وذلك فيما يتعلق بالتنمية الريفية ورأس المال الاجتماعى:

-دراسة "حافظ" (2002) بعنوان: دور المرأة الريفية فى التنمية الريفية بمحافظة أسيوط.

استهدفت الدراسة توضيح دور المرأة الريفية فى التنمية الريفية المتعلقة ببعض النواحى التعليمية ، والديموجرافيه, والاقتصاد المنزلي, والصحية, والاقتصادية ، والزراعية, ودراسة الحالة السكانية والمعيشية للمرأة الريفية، والتعرف على أهم المشكلات التى تواجه المرأة بصفة خاصة والمجتمع الريفى بصفة عامه.

وتم اختيار أربعة قرى بمحافظة أسيوط وبلغ حجم العينة 150 مبحوثة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن للمرأة دور واضح على كثير من النواحى التنموية المدروسة ، و ما زالت نسبة الأمية مرتفعة للمرأة الريفية ، وأهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية هى الفقر والبطالة وانخفاض الخدمات الصحية والأمية.

دراسة "الهندى" (2012) بعنوان: دور أجهزة الإدارة المحلية فى التنمية الريفية (دراسة ميدانية للوحدات المحلية بمحافظة دمياط).

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى كفاءة الجوانب الفنية للوحدات المحلية فى تحقيق التنمية الريفية ، التعرف على أبعاد التكيف والتكامل للوحدات المحلية ، التعرف على مستوى الرضا الوظيفى للعاملين بالوحدات المحلية ، التعرف على مدى تحقيق الوحدات المحلية لأدوارها فى التنمية الريفية ، وقد تم جمع البيانات ميدانياً من خلال إستبيان تم جمعه من 171 مبحوث من العاملين بالوحدات المحلية لمراكز محافظة دمياط ، وقد أستخدم عدد من الأدوات والمقاييس الإحصائيه الوصفية والتحليلية وهى: العرض الجدولى بالتكرارات والنسب المئوية ، ومعامل الارتباط البسيط والمتعدد ، ومعامل الانحدار الجزئى المعيارى.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية بين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية وبين كل من (الحصول على الدورات التدريبية ، ودرجة الاستفادة من الدورات التدريبية) ، وجود علاقة ارتباطية طردية بين درجة المشاركة فى مشروعات التنمية الريفية وبين كل من (الاستمتاع بالعمل بالوحدة المحلية ، ملائمة ظروف العمل ، والعائد المادى) ، ووجود علاقة ارتباطية بين الموقف من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية وبين (علاقة زملاء العمل)

دراسة "نصر" (2011) بعنوان: المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير سياسات للنهوض بدور مؤسسات و شبكات الشباب الفعلية منها والافتراضية في خلق رأس مال اجتماعي تمكيني، أي تطوير الثقة بالنفس والمجموعة، المؤسسة، وتطوير القيم والسلوكيات الايجابية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن والعمل التطوعي. استخدم الباحث الأسلوب الكمي الممثل في البحث الميداني. وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة منها، تمكين الشباب في كافة المجالات الشخصية والمهنية بالتركيز على البعد الجغرافي لهم، المؤسسات التقليدية تظهر تفوقها في جوانب معينة في الثقة والتضامن، بينما تظهر المؤسسات الحديثة كفاءة أكبر في مجالات أخرى، كذلك يتأثر أداء المؤسسات الشبابية بالإطار المجتمعي العام الذي تعمل فيه (القرية، المخيم أو الحي) وبتقاطعاته الثقافية والاجتماعية، ويتأثر أيضا بالظروف العامة القائمة على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة أداء المؤسسة الشبابية بعوامل ذاتية تتعلق بالبنية الإدارية للمؤسسة وآليات العمل والمتابعة القائمة فيها.

دراسة "المولي" (2014) بعنوان: رأس المال الاجتماعي واعادة توزيع الدخل

هدفت الدراسة على تقييم دور رأس المال الاجتماعي في تقليل التفاوت ودعم الفقراء، وتحليل محددات اللجوء إلى رأس المال الاجتماعي و تقييم علاقته بالآليات الرسمية لإعادة التوزيع البديلة أو المكملة وتحديد أهم الفاعلين في هذا الصدد، وتحليل محددات الميل إلى المساهمة في دعم رأس المال الاجتماعي وتحديد عدد من الاجراءات المطلوبة لحفز هذا الدور في مصر. واستخدمت الباحثة منهجية التحليل المقارن، تحليل الانحدار اللوجستي لتقييم دور رأس المال الاجتماعي ومدى كونه آلية بديلة أو مكملة للآليات الحكومية وتوصلت الدراسة إلى أن الانتفاع برأس المال الاجتماعي يتوقف على تقييم الأسرة لوضعها، وليس على دخلها على النقيض من التحويلات الحكومية التي يعتمد الانتفاع بها على تحقيق شروط ترتبط بالدخل، كذلك إن أهم محددات رأس المال الاجتماعي هي على الترتيب الحالة العلمية والتقييم الذاتي للفقر، نوع رب الأسرة، عمره، مستواه التعليمي، وحالته الزواجية وما إذا كانت تعيش في الريف أو الحضر .

دراسة "عبده" (2011) بعنوان: الاستثمار الاجتماعى سياسة تنموية بديلة ، رأس المال البشرى نموذجا

أبرز أهداف الدراسة كيفية تنمية رأس المال البشرى وأوضح نتائج الدراسة أن تنمية رأس المال البشرى يقوم على تعبئة القدرات التنموية للمواطنين لتحقيق الاعتماد على الذات ودور الدولة مستثمر من خلال إنفاقها على التعليم والتدريب وتنمية رأس المال البشرى وهو شكل من أشكال رأس المال الاجتماعى.

دراسة "الرشيدى" (2015) بعنوان: عن الاستثمار الاجتماعى كمتغير فى التخطيط الصحى الاستراتيجى فى مصر

ومن أهداف الدراسة التعرف على دور الاستثمار الاجتماعى فى صحة ورأس المال البشرى وبناء القدرات للعاملين فى القطاع الصحى ، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها ضعف مستوى قدرات الموارد البشرية فى مؤسسات القطاع الصحى مما يعوق الاستثمار فى التخطيط الاستراتيجى الصحى ، ضعف الاعتماد على إستراتيجية التشبيك بين المنظمات الصحية الحكومية والأهلية والخاصة.

ومن خلال الاطار النظرى السابق يتضح أن الباحثة قد إستفادت من عرضها لأهمية التنمية الريفية وأبعادها والنظريات المفسرة لذلك ، كما إستفادت من الدراسات السابقة للدراسة من خلال إلقاء الضوء على بعض أنواع رأس المال

الاجتماعى بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية والتعرف على أهم المشكلات التى تواجه المبحوثين من وجهة نظرهم سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية أو البيئية وأخيرا المؤسسية ودروهم فى التنمية الريفية بشكل عام.

الطريقة البحثية و مصادر البيانات

تم جمع البيانات الثانوية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2022 وهى خاصة بالفترة من 2011 حتى 2022 من عدد من الجهات وهى: الإدارة التعليمية والإدارة الصحية والشئون الاجتماعية ومجلس المدينة بمركز السنبلاوين وكذلك الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بديوان عام محافظة الدقهلية، وتم تصنيفها إلى عدد من المؤشرات لرأس المال البشرى، ورأس المال البيئي، ورأس المال الاقتصادي، ورأس المال التكنولوجي، ورأس المال المؤسسي، وأيضا عرض لأهم المشكلات التي تواجه المبحوثين وتم جمعها من 350 مبحوث عن طريق استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، وتم تصنيفها الى مشكلات اجتماعية، ومشكلات اقتصادية، ومشكلات صحية، ومشكلات سياسية، ومشكلات دينية.

أدوات التحليل الإحصائى:

تم تقسيم البيانات لثلاث فترات زمنية: "الفترة الأولى" من عام (2011-2013) ، "الفترة الثانية" من عام (2014-2016) ، "الفترة الثالثة" من عام (2017-2022) وذلك وفقا لتقسيمها من مصادر هذه البيانات ، واعتمدت الدراسة على التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح وعدة مؤشرات ديموجرافية وكان قياسها كالتالي:

$$\text{1-النسبة المئوية للزيادة} = \frac{\text{الزيادة}}{\text{العدد الأصلى}} \times 100$$

وتم حساب "نسبة الزيادة الأولى" وهى بين الفترتين الأولى والثانية، وكذلك تم حساب "نسبة الزيادة الثانية" وهي بين الفترتين الثانية والثالثة.

2-معدل المواليد الخام: عبارة عن المواليد أحياء مقسوما على عدد السكان × 100

3-معدل الوفيات الخام: عبارة عن عدد الوفيات مقسوما على عدد السكان × 100

4-معدل الزيادة الطبيعية: عبارة عن الفرق بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام

5-معدل الخصوبة: عبارة عن عدد المواليد مقسوما على عدد السيدات فى سن الإنجاب ×100

6-تم حساب متوسط الدخل بتحويلها إلى قيمة الدولار فى نفس الفترة ليسهل مقارنة قيمة الدخل بين الفترات بواقع 7 جنيه للدولار في الفترة الأولى، 20 جنية للدولار خلال الفترة الثانية، 24 جنيه للدولار خلال الفترة الثالثة.

ويبين الشكل التالى (1) المؤشرات التى إعتمدت عليها الدراسة من خلال رأس المال البشري والاقتصادي والبيئي والتكنولوجي والمؤسسي كما يلى:

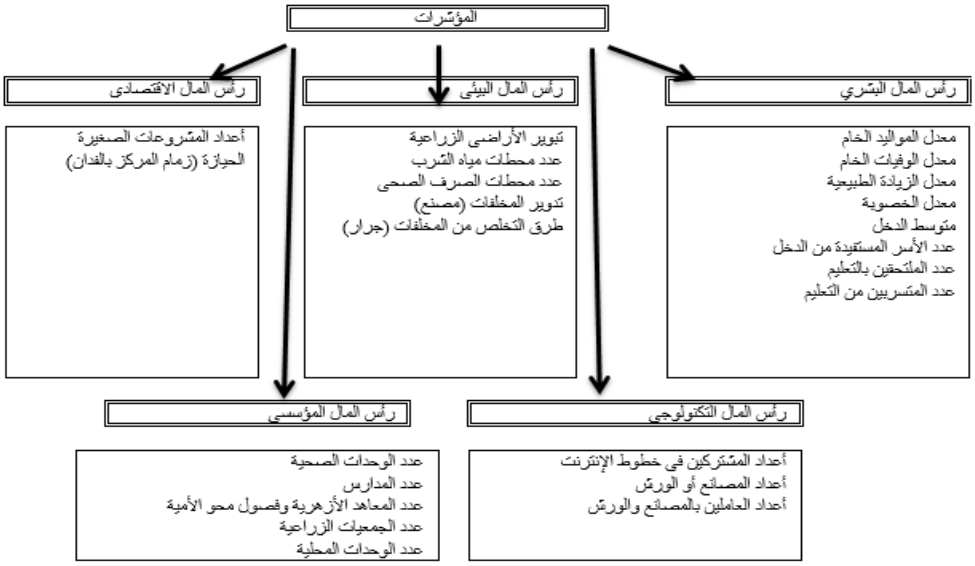

شكل 1. مؤشرات رأس المال الاجتماعي

النتائج والمناقشات

1-مؤشرات رأس المال البشري:

تم تناول مؤشرات رأس المال البشرى (معدل المواليد الخام- معدل الوفيات الخام- معدل الزيادة الطبيعية- معدل الخصوبة- متوسط الدخل- عدد الأسر المستفيدة من الدخل - عدد الملتحقين بالتعليم - عدد المتسربين من التعليم) خلال الفترة 2011-2022 مقسمة على ثلاث فترات ونسب الزيادة خلال تلك الفترة بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، والجدول التالي (1) يوضح ذلك:

جدول 1. توزيع مؤشرات رأس المال البشرى خلال الفترة 2011-2022

المؤشرات	الفترة الاولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	نسبة الزيادة الاولى	نسبة الزيادة الثانية
معدل المواليد الخام	13.69	10.54	13.07	%23.01-	%24.0
معدل الوفيات الخام	5.7	4.09	4.66	%28.25-	%13.9
معدل الزيادة الطبيعية	7.99	6.45	8.41	%19.27-	%30.39
معدل الخصوبة	77.39	56.66	78.01	%26.79-	%37.68
متوسط الدخل	125.3	51.63	80.09	%58.8-	%55.1
عدد الأسر المستفيدة من الدخل	4469	3736	3419	%16.4-	%8.48-
عدد الملتحقين بالتعليم	34455	34763	35534	%0.89	%2.2
عدد المتسربين من التعليم	723	655	500	%9.4-	%23.66-

تبين النتائج الواردة بالجدول رقم (1) والشكل رقم (2) أن معدل المواليد الخام قد نقص خلال الفترة الأولى بينما زاد خلال الفترة الثانية ، أما فيما يتصل بمعدل الوفيات الخام فقد نقص أيضا خلال الفترة الأولى وزاد خلال الفترة الثانية ، وجاءت معدل الزيادة الطبيعية بزيادة خلال الفترة الثانية فقط ، بينما معدل الخصوبة فهو أيضا نقص فى الفترة الأولى وزاد خلال الفترة الثانية ، فى حين أن متوسط دخل الأسر نقص خلال الفترة الأولى وزاد خلال الفترة الثانية ، وعدد الأسرة المستفيدة من الدخل نقصت خلال الفترتين، أما بالنسبة لعدد الملتحقين بالتعليم فقد زاد خلال الفترة الأولى والثانية، فى حين أن أعداد المتسربين من التعليم فقد انخفض خلال الفترتين الأولى والثانية.

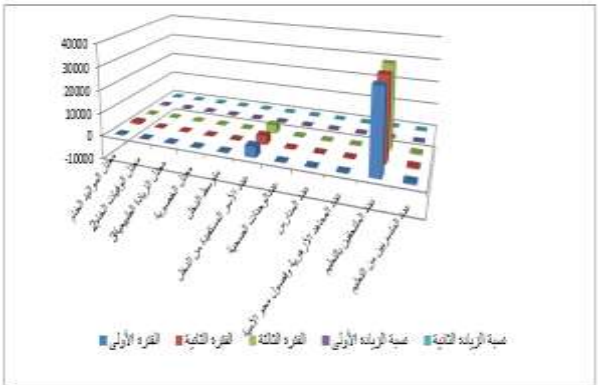

شكل 2. توزيع مؤشرات رأس المال البشرى خلال الفترة 2011-2022

2-مؤشرات رأس المال البيئي:

تم تناول مؤشرات رأس المال البيئي (تنوير الأراضي الزراعية- عدد محطات مياه الشرب- عدد محطات الصرف الصحي- تدوير المخلفات- طرق التخلص من المخلفات) خلال الفترة 2011-2022 مقسمة على ثلاث فترات ونسب الزيادة خلال تلك الفترة بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية ، والجدول التالي (2) يوضح ذلك:

جدول 2. توزيع مؤشرات رأس المال البيني خلال الفترة 2011-2022

المؤشرات	الفترة الاولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	نسبة الزيادة الاولى	نسبة الزيادة الثانية
تبوير الأراضى الزراعية (بالفدان)	177.7	143	115	%19.53-	%19.58-
عدد محطات مياه الشرب	5	7	9	%40.0	%28.57
عدد محطات الصرف الصحى	11	14	17	%27.27	%21.43
تدوير المخلفات (مصنع)	-	-	1	-	-
طرق التخلص من المخلفات (جرار)	15	17	22	%13.3	%29.4

يتضح من بيانات الجدول رقم (2)، والشكل رقم (3) والخاص برأس المال البيئى أن تبوير الأراضى الزراعية خلال الفترة الأولى وما بعدها قد زاد ، بينما بالنسبة لمحطات مياه الشرب فقد زادت بعدد محطتين خلال كل فترة، كما إتضح أن محطات الصرف الصحى أخذه فى الزيادة بعدد ستة محطات خلال الفترة الأخيرة ، فى حين أن التخلص من المخلفات فلايوجد أى شيئ على الإطلاق سوى فى الفترة الأخيرة ببناء مصنع واحد ، بينما جاء التخلص من المخلفات أو القمامة فهذا يحدث نتيجة توفير جرار لكل قري.

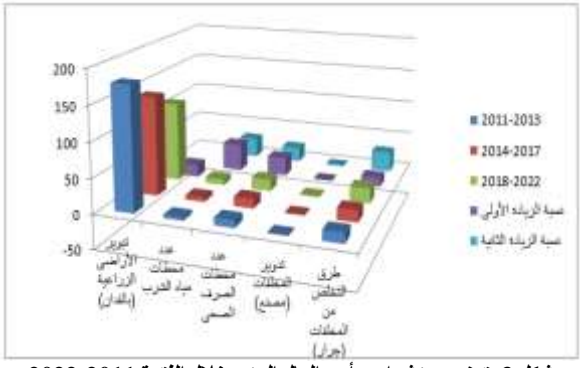

شكل 3. توزيع مؤشرات رأس المال البيني خلال الفترة 2011-2022

3-مؤشرات رأس المال الاقتصادي:

تم تناول مؤشرات رأس المال الاقتصادي (أعداد المشروعات الصغيرة- الحيازة) خلال الفترة 2011-2022 مقسمة على ثلاث فترات ونسب الزيادة خلال تلك الفترة بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية ، والجدول التالي (3) يوضح ذلك:

جدول 3. توزيع مؤشرات رأس المال الاقتصادي خلال الفترة 2011-2022

المؤشرات	الفترة الاولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	نسبة الزيادة الاولى	نسبة الزيادة الثانية
أعداد المشروعات الصغيرة	90	93	147	%3.3	%58.06
الحيازة (زمام المركز) (فدان)	22453.16	25057.22	32476.8	%11.6	%29.6

يبين الجدول رقم (3) شكل رقم (4) والخاص برأس المال الاقتصادي أن أعداد المشروعات زاد فى الفترة الأخيرة بحوالى الثلث تقريبا عن الفترة الثانية، وقد زاد زمام المركز خلال الفترة الأخيرة بحوالى عشرة آلاف فدان عن الفترات السابقة.

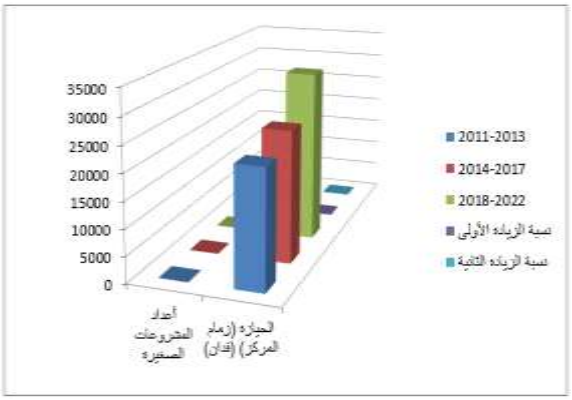

شكل 4. توزيع مؤشرات رأس المال الاقتصادي خلال الفترة 2011-2022

4-مؤشرات رأس المال التكنولوجي:

تم تناول مؤشرات رأس المال التكنولوجي (أعداد المشتركين فى خطوط الإنترنت- أعداد المصانع أو الورش- أعداد العاملين بالمصانع أو الورش) خلال الفترة 2011-2022 مقسمة على ثلاث فترات ونسب الزيادة خلال تلك الفترة بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية ، والجدول التالي (4) يوضح ذلك:

جدول 4. توزيع مؤشرات رأس المال التكنولوجي خلال الفترة 2011-2022

المؤشرات	الفترة الاولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	نسبة الزيادة الاولى	نسبة الزيادة الثانية
أعداد المشتركين فى خطوط الإنترنت	41111	43005	47244	%4.61	%9.86
أعداد المصانع أو الورش	25	40	60	%60.0	%50.0
أعداد العاملين بالمصانع أو الورش	200	690	900	%24.5	%30.4

يتضح من الجدول رقم (4)، والشكل رقم (5) والخاص برأس المال التكنولوجي أنه خلال الفترة الأولى من الدراسة كانت أعداد المشتركين بخطوط الإنترنت كان يمثل عددهم 41111 من إجمالي السكان على مستوى المركز، في حين تمت زيادته خلال الفترات التالية ، أما بالنسبة للمصانع والورش الموجودة على مستوى المركز فقد كانت 25 ورشة على مستوى المركز بتلك القرى ، وقد تم زيادتها أكثر من النصف خلال الفترة الثانية بعدد 15 مصنع وورشة ، وظلت في الزيادة حتى وصل أكثر من النصف خلال الفترة من 2018-2022 حتى وصل إلى 60 مصنع وورشة مما يدل على زيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى القرى بالمركز ، وأخيرا بالنسبة لعدد العاملين في الفترة الأولى كانت 200 عامل ، وزاد في الفترة الثانية حيث جاء بعدد 690 عامل ، وفى الفترة الثالثة جاء بعدد 900 عامل وذلك يوضح التخفيف من عملية البطالة بالمركز وتوفير فرص على مناسبة للشباب نتيجة لزيادة المصانع والورش.

شكل 5. توزيع مؤشرات رأس المال التكنولوجي خلال الفترة 2011-2022

5-مؤشرات رأس المال المؤسسي:

تم تناول مؤشرات رأس المال المؤسسي (عدد الوحدات الصحية- عدد المدارس- عدد المعاهد الأزهرية وفصول محو الأمية - الجمعيات الزراعية- الوحدات المحلية) خلال الفترة 2011-2022 مقسمة على ثلاث فترات ونسب الزيادة خلال تلك الفترة بمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، والجدول التالي (5) يوضح ذلك:

جدول 5. توزيع مؤشرات رأس المال المؤسسي خلال الفترة 2011-2022

المؤشرات	الفترة الاولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	نسبة الزيادة الاولى	نسبة الزيادة الثانية
عدد الوحدات الصحية	41	59	74	%43.9	%25.4
عدد المدارس	79	81	85	%2.5	%4.9
عدد المعاهد الأزهرية وفصول محو الأمية	74	78	94	%5.4	%20.5
عدد الجمعيات الزراعية	18	18	18	-	-
عدد الوحدات المحلية	8	9	18	1	9

يتضح من الجدول رقم (5)، والشكل رقم (6) وجاء عدد الوحدات الصحية بزيادة خلال الفترة الأولى وزادت أيضا خلال الفترة الثانية، أما فيما يتصل بعدد المدارس فقد زادت خلال الفترة الأولى والثانية، بينما بالنسبة لعدد المعاهد الأزهرية وفصول محو الأمية فقد زاد أيضا خلال الفترة الأولى والثانية، أما بالنسبة لعدد الملتحقين بالتعليم فقد زاد خلال الفترة الأولى والثانية، فى حين أن أعداد المتسربين من التعليم فقد إنخفض خلال الفترتين الأولى والثانية، أما بالنسلة لعدد الجمعيات الزراعية ظل ثابت كما هو خلال تلك الفترات ، وأخيرا زادت نسبة الوحدات المحلية خلال الفترة الأولى بعدد واحد وحدة محلية ، بينما زادت خلال الفترة الثانية بعدد 9 وحدات محلية.

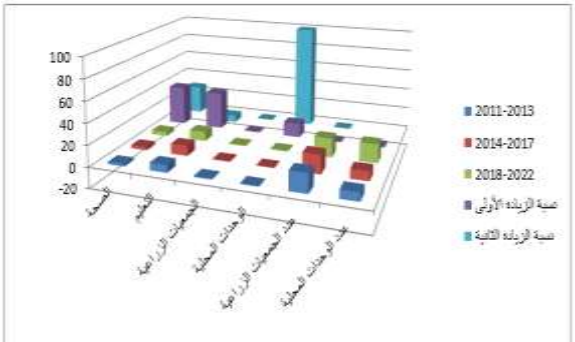

شكل 6. توزيع مؤشرات رأس المال المؤسسي خلال الفترة 2011-2022

النتائج الخاصة بالمشكلات التى تواجه تنمية القرية من وجهة نظر المبحوثين:

تم استعراض أهم المشكلات التى تناولتها الدراسة الحالية وذلك من خلال حساب المتوسط المرجح للمشكلات (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والدينية والتعليمية) للمبحوثين كما يلى:

(أ) المشكلات الاجتماعية:

اتضح من بيانات الجدول رقم (6) أنه جاء ترتيب أهم (3) مشكلات من المشكلات الاجتماعية وفقا لدرجة أهميتها كما يلى: (إنتشار الأمية بين الشباب ، يليها إنتشار العنف بين الشباب ، ثم إنتشار الإدمان بين الشباب بمتوسط مرجح 99.70 ، 99.0 ، 98.70 على الترتيب. شكل رقم (7) يوضح المشكلات الاجتماعية التي تواجه المبحوثين

(ب) المشكلات الاقتصادية:

اتضح من بيانات الجدول رقم (7) أنه جاء ترتيب أهم (3) مشكلات من المشكلات الاقتصادية وفقا لدرجة أهميتها تنازليا كما يلى: (ارتفاع الأسعار ، التمسك بالوظيفة الحكومية ، مشكلة الإسكان) بمتوسط مرجح 106.10 ، 99.40 ، 97.90 على الترتيب. شكل رقم (8) يوضح المشكلات الاقتصادية التي تواجه المبحوثين

جدول 6. المشكلات الاجتماعية التي تواجه المبحوثين

المشكلات	درجة الأهمية								المتوسط المرجح	الترتيب العام
	هامة		متوسطة الاهمية		قليلة الأهمية		غير هامة			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
عدم إستغلال وقت الفراغ فى امور نافعة.	95	27.1	63	18.0	15	4.3	177	50.6	77.60	19
عدم وجود أماكن لقضاء وقت الفراغ.	76	21.7	70	20.0	27	7.7	177	50.6	74.50	20
الصراع بين الأجيال من حيث الأفكار والآراء	92	26.3	71	20.3	26	7.4	161	46.0	79.40	16
كثرة القيود المفروضة من الآباء.	80	22.9	80	22.9	29	8.3	161	46.0	77.90	18
عدم إهتمام الوالدين برغبات الأبناء.	78	22.3	82	23.4	27	7.7	163	46.6	77.50	20
إقتناع الشباب أن عادات الأسرة لا تصلح لشباب اليوم.	77	22.0	89	25.4	21	6.0	163	46.6	78.00	17
إنخفاض المستوى الثقافى.	105	30.0	74	21.1	20	5.7	151	43.1	83.30	14
التقليد الأعمى للغرب.	92	26.3	76	21.7	29	8.3	153	43.7	80.70	15
عدم الإهتمام بقيمة العلم.	116	33.1	70	20.0	31	8.9	133	38.0	86.90	13
التهرب من المسؤلية.	100	28.6	93	26.6	36	10.3	121	34.6	87.20	12
مفيش قدرة علي مواجهة مشكلات الشباب.	109	31.1	87	24.9	45	12.9	109	31.1	89.60	11
إنتشار صفة الأنانية.	116	33.1	109	31.1	38	10.9	87	24.9	95.40	7
مشكلة الإختلاط غير المبنى على أسس سليمة.	127	36.3	87	24.9	46	13.1	90	25.7	95.10	8
تأخر سن الزواج.	112	32.0	105	30.0	42	12.0	91	26.0	93.80	10
إرتفاع تكاليف الزواج.	128	36.6	94	26.9	47	13.4	81	23.1	96.90	5
وجود تفاوت طبقى فى المجتمع.	118	33.7	96	27.4	53	15.1	83	23.7	94.90	9
إرتفاع معدل البطالة بين الشباب.	126	36.0	89	25.4	51	14.6	84	24.0	95.70	6
إنتشار الإدمان بين الشباب.	143	40.9	81	23.1	46	13.1	80	22.9	98.70	3
إنتشار العنف بين الشباب.	140	40.0	81	23.1	58	16.6	71	20.3	99.00	2
إنتشار التدهور الخلقى بين الشباب.	132	37.7	94	26.9	48	13.7	76	21.7	98.20	4
إنتشار الأمية بين الشباب.	143	40.9	87	24.9	44	12.6	76	21.7	99.70	1

المصدر: إستمارة الاستبيان

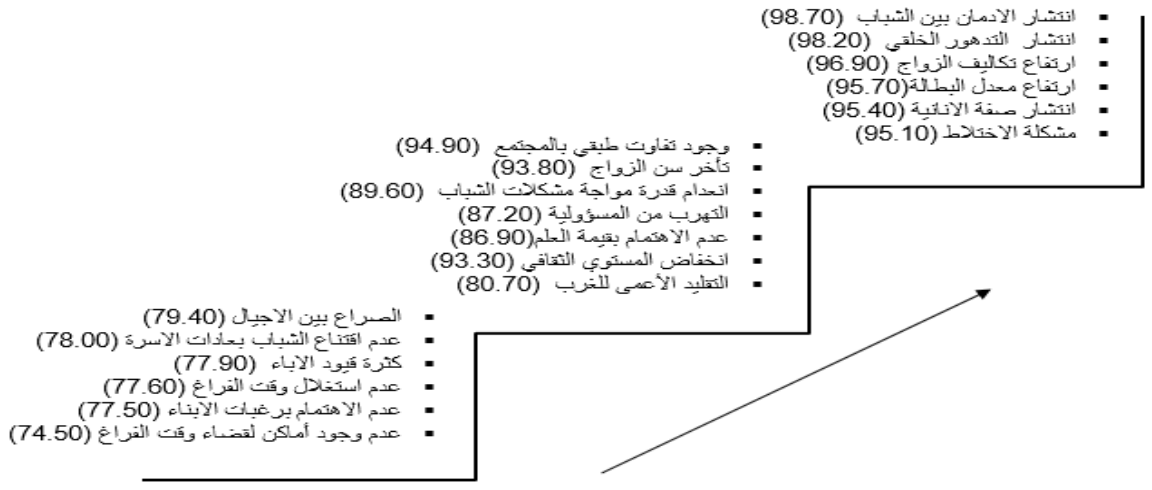

شكل 7. يوضح المشكلات الاجتماعية التى تواجه المبحوثين

جدول 7. المشكلات الاقتصادية التى تواجه المبحوثين

المشكلات	درجة الأهمية								المتوسط المرجح	الترتيب العام
	هامة		متوسطة الأهمية		قليلة الأهمية		غير هامة			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
إرتفاع الأسعار.	161	46.0	101	28.9	26	7.4	62	17.7	106.10	1
قلة فرص العمل المتاحة.	95	27.1	146	41.7	31	8.9	78	22.3	95.80	6
إنخفاض الأجور.	102	29.1	99	28.3	75	21.4	74	21.1	92.90	8
كثرة المعوقات أمام المشروعات الصغيرة للشباب.	124	35.4	97	27.7	45	12.9	84	24.0	96.10	5
التمسك بالوظيفة الحكومية.	129	36.9	106	30.3	45	12.9	70	20.0	99.40	2
مشكلة الإسكان.	113	32.3	116	33.1	58	16.6	63	18.0	97.90	3
صعوبة الحصول على قروض	103	29.4	118	33.7	58	16.6	71	20.3	95.30	7
صعوبة تسويق المنتجات الصناعية.	122	34.9	109	31.1	43	12.3	76	21.7	97.70	4

المصدر: إستمارة الاستبيان

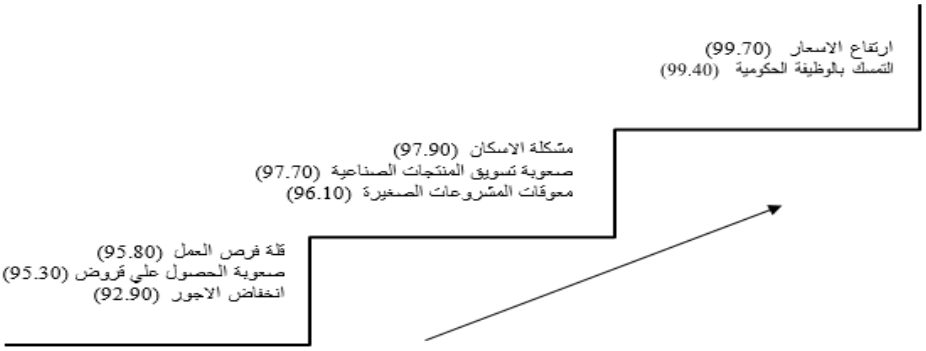

شكل 8. يوضح المشكلات الاقتصادية التى تواجه المبحوثين

(ج) المشكلات الصحية:

اتضح من بيانات الجدول رقم (8) أنه جاء ترتيب أهم (3) مشكلات من المشكلات الصحية وفقا لدرجة أهميتها كما يلى: (إنتشار الأمراض (فيروس كورونا وغيره من الأمراض) ، يليها نقص الأطباء المدربين ، يليها تلوث الهواء من أدخنة المصانع) بمتوسط مرجح 109.20 ، 101.60 ، 98.40 على الترتيب. شكل رقم (9) يوضح المشكلات الصحية التي تواجه المبحوثين

جدول 8. المشكلات الصحية التى تواجه المبحوثين

المشكلات	درجة الأهمية								المتوسط المرجح	الترتيب العام
	غير هامة		قليلة الأهمية		متوسطة الأهمية		هامة			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
إنتشار الأمراض (فيروس كورونا وغيره من الأمراض).	177	50.6	91	26.0	29	8.3	53	15.1	109.20	1
نقص الأطباء المدربين.	135	38.6	107	30.6	47	13.4	61	17.4	101.60	2
قلة عدد المستشفيات.	123	35.1	69	19.7	77	22.0	81	23.1	93.40	9
إرتفاع أسعار الدواء.	129	36.9	98	28.0	37	10.6	86	24.6	97.00	4
إنتشار الحرائق (القمامة – قش الأرز)	130	37.1	70	20.0	59	16.9	91	26.0	93.90	8
إزدحام المواصلات.	133	38.0	79	22.6	60	17.1	78	22.3	96.70	5
سوء الصرف الصحى.	119	34.0	79	22.6	50	14.3	102	29.1	91.50	10
إنتشار الطرق الشعبية غير السليمة فى علاج الأمراض.	128	36.6	81	23.1	64	18.3	77	22.0	96.00	7
تلوث مياه الشرب.	130	37.1	90	25.7	46	13.1	84	24.0	96.60	6
تلوث الهواء من أدخنة المصانع.	148	42.3	77	22.0	36	10.3	89	25.4	98.40	3

المصدر: إستمارة الاستبيان

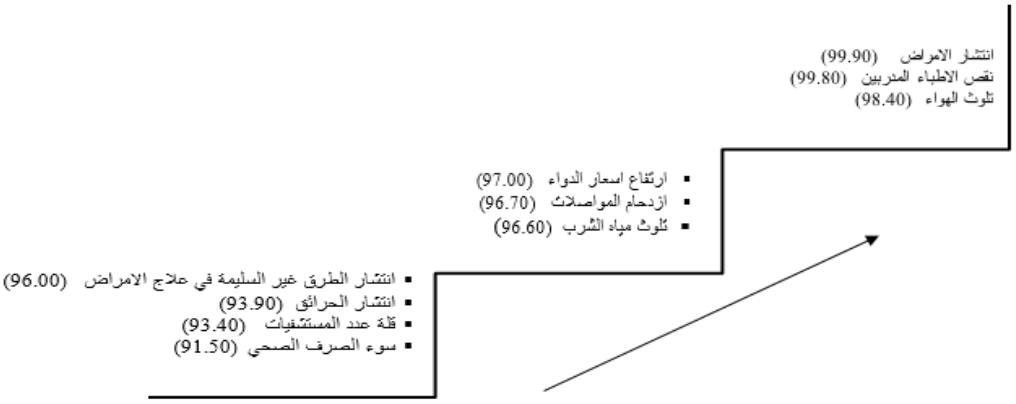

شكل 9. يوضح المشكلات الصحية التى تواجه المبحوثين

(د) المشكلات السياسية:

تبين من بيانات الجدول رقم (9) أنه جاء ترتيب أهم (3) مشكلات من المشكلات السياسية وفقا لدرجة أهميتها كما يلى: (إنتشار الوساطة السياسية ، ثم عدم قيام أعضاء مجلس الشعب بأداء مهامهم ، ثم عدم قدرة الأحزاب على عرض برامجها الحزبية) بمتوسط مرجح 80.20 ، 78.80 ، 77.80 على الترتيب. شكل رقم (10) يوضح المشكلات السياسية التي تواجه المبحوثين

جدول 9. المشكلات السياسية التى تواجه المبحوثين

المشكلات	درجة الأهمية								المتوسط المرجح	الترتيب العام
	غير هامة		قليلة الأهمية		متوسطة الأهمية		هامة			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
عدم وضوح الرؤية السياسية.	190	54.3	19	5.4	50	14.3	91	26.0	74.20	8
عدم وجود حرية إبداء الرأى.	194	55.4	16	4.6	55	15.7	85	24.3	73.10	9
عدم الثقة فى المسئولين.	180	51.4	24	6.9	49	14.0	97	27.7	76.30	6
إنتشار الوساطة السياسية.	166	47.4	21	6.0	58	16.6	105	30.0	80.20	1
عدم قيام أعضاء مجلس الشعب بأداء مهامهم.	173	49.4	21	6.0	51	14.6	105	30.0	78.80	2
عدم وجود مصادر للثقافة السياسية.	174	49.7	20	5.7	63	18.0	93	26.6	77.50	4
عدم معرفة عدد الأحزاب السياسية.	184	52.6	22	6.3	49	14.0	95	27.1	75.50	7
عدم قدرة الأحزاب على عرض برامجها الحزبية.	176	50.3	15	4.3	64	18.3	95	27.1	77.80	3
قلة الولاء والإخلاص للوطن.	182	52.0	18	5.1	48	13.7	102	29.1	77.00	5

المصدر: إستمارة الاستبيان

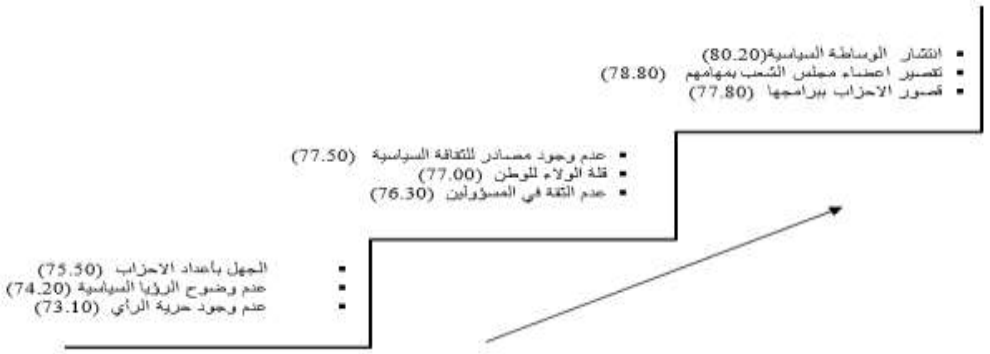

شكل 10. يوضح المشكلات السياسية التى تواجه المبحوثين

(هـ) المشكلات الدينية:

أوضحت بيانات الجدول رقم (10) أنه جاء ترتيب أهم (3) مشكلات من المشكلات الدينية وفقا لدرجة أهميتها كما يلى: (نقص الثقافة الدينية بين الشباب ، عدم الالتزام بتعاليم الدين ، الفهم الخاطئ لبعض أمور الدين) بمتوسط مرجح 87.90 ، 85.40 ، 84.90 على الترتيب. شكل رقم (11) يوضح المشكلات الدينية التي تواجه المبحوثين.

جدول 10. المشكلات الدينية التى تواجه المبحوثين

المشكلات	درجة الأهمية								المتوسط المرجح	الترتيب العام
	هامة		متوسطة الأهمية		قليلة الأهمية		غير هامة			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
نقص الثقافة الدينية بين الشباب.	128	36.3	62	17.7	21	6.0	139	39.7	87.90	1
كثرة المذاهب وإختلاف أرائها.	113	32.3	53	15.1	29	8.3	155	44.3	82.40	4
الفهم الخاطئ لبعض أمور الدين	117	33.4	63	18.0	22	6.3	148	42.3	84.90	3
عدم الإلتزام بتعاليم الدين.	121	34.6	60	17.1	21	6.0	148	42.3	85.40	2

المصدر: إستمارة الاستبيان

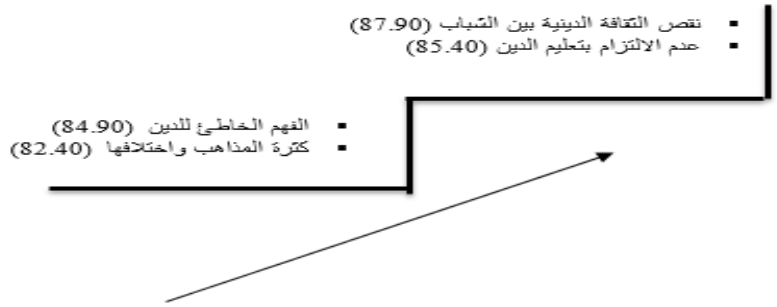

شكل 11. يوضح المشكلات الدينية التى تواجه المبحوثين

(و) المشكلات التعليمية:

أوضحت بيانات الجدول رقم (11) أنه جاء ترتيب أهم (3) مشكلات من المشكلات الدينية وفقا لدرجة أهميتها كما يلى: (إنتشار الغش فى الإمتحانات ، ثم تفشى الدروس الخصوصية بدرجة كبيرة ، ثم إرتفاع أسعار الكتب الدراسية) بمتوسط مرجح 90.40 ، 89.30 ، 89.10 على الترتيب. شكل رقم (12) يوضح المشكلات التعليمية التي تواجه المبحوثين. جدول رقم رقم (12) يوضح مجموع المتوسطات للمشكلات التي تواجه المبحوثين

جدول 11. المشكلات التعليمية التى تواجه المبحوثين

المشكلات	درجة الأهمية								المتوسط المرجح	الترتيب العام
	هامة		متوسطة الأهمية		قليلة الأهمية		غير هامة			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
مجالات العمل ليس لها علاقة بالتعليم.	110	31.4	76	21.7	16	4.6	148	42.3	84.80	7
بإنتهاء السنة الدراسية ينسى الطالب اللى تعلمه.	121	34.6	74	21.1	24	6.9	131	37.4	88.50	5
التعليم للحصول على الشهادة وليس لأكل العيش.	121	34.6	74	21.1	24	6.9	131	37.4	88.70	4
إنتشار الغش فى لإمتحانات.	130	37.1	69	19.7	26	7.4	125	35.7	90.40	1
سوء النظام التعليمى.	131	37.4	57	16.3	24	6.9	138	39.4	88.10	6
إرتفاع أسعار الكتب	131	37.4	61	17.4	26	7.4	132	37.7	89.10	3
تفشى الدروس الخصوصية بدرجة كبيرة.	128	36.6	66	18.9	27	7.7	129	36.9	89.30	2

المصدر: إستمارة الاستبيان

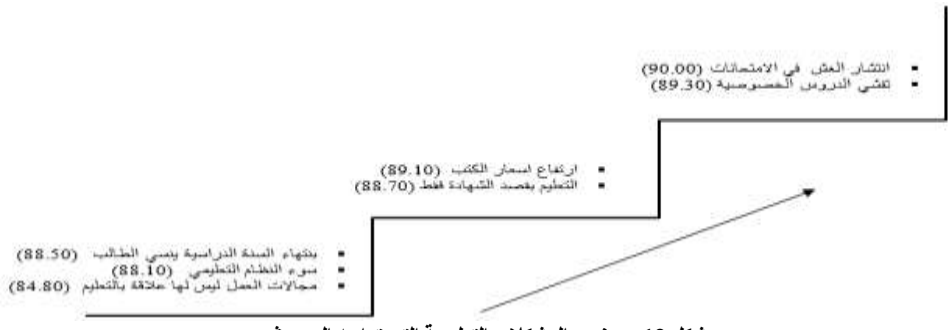

شكل 12. يوضح المشكلات التعليمية التى تواجه المبحوثين

جدول 12. مجموع المتوسطات للمشكلات التي تواجه المبحوثين

المشكلات	المتوسط المرجح	الترتيب
المشكلات الاجتماعية	88.6	3
المشكلات الاقتصادية	97.7	1
المشكلات الصحية	97.4	2
المشكلات السياسية	86.3	5
المشكلات الدينية	85.2	6
المشكلات التعليمية	88.4	4

استخلاص عام:

من خلال الدراسة السابقة تحددت بعض أنواع رأس المال التي من الممكن ان يتم الاعتماد عليها عند محاولة حصر رؤوس الأموال التي تساهم بشكل او بأخر في عملية التنمية، فنلاحظ انه على مستوى رأس المال الاجتماعي قد اتضح ان هناك زيادة في معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام ومعدل الزيادة الطبيعية ومعدل الخصوبة ومتوسط الدخل وانه من اللافت للنظر زيادة معدل الوفيات الخام، اذ يتبين لاحقا في رأس المال المؤسسي زيادة اعداد الوحدات الصحية وهو ليس بالمنطقي مع وجود زيادة الوفيات الخام وهنا نستطيع القول ان زيادة اعداد الوحدات الصحية كأحد مؤشرات رأس المال المؤسسي لا يتناسب مع زيادة معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية كأحد مؤشرات رأس المال البشري ومحاولة مضاهاة هذه الزيادة بما يقابلها في رأس المال المؤسسي لضمان تحقيق اهداف استراتيجيات التنمية، بالإضافة أيضا الى زيادة معدل الخصوبة في حين ان اغلب مؤشرات رأس المال بأنواعه المختلفة في حالة زيادة وهذه النتيجة لا تدعم فرضية ان معدل الخصوبة يتناقص في حالة ارتفاع المستوى التنموي، اما فيما يتصل برأس المال البيئي فقد تبين زيادة عدد محطات مياه الشرب ومحطات الصرف الصحي خلال الفترتين 2014-2017 و 2018-2022 بالإضافة الى زيادة اعداد المشروعات الصغيرة وزمام حيازة المركز في نفس الفترتين فيما يتصل برأس المال الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق فقد تبين ان هناك زيادة ملحوظة في جميع مؤشرات رؤوس الأموال التي تم تحديدها، الا ان هذه الزيادة قد لا تتناسب مع الزيادة في رأس المال البشري، اذ ينبغي ان يعادلها زيادة أخرى في جميع باقي أنواع رؤوس الأموال ليتسنى قياس المستوى التنموي مما يعكس الصورة الحقيقية للاحتياجات التنموية للريف المصري.

وتلخصت نتائج المشكلات المدروسة وفقا للمتوسط المرجح لها، حيث جاءت المشكلات الاقتصادية بالترتيب الأول بمتوسط مرجح 97.4 ، بينما جاءت المشكلات الصحية بالترتيب الثانى بمتوسط مرجح 97.4 ، وجاءت المشكلات الاجتماعية بالترتيب الثالث بمتوسط مرجح 88.6 ، فى حين جاءت بالترتيب الأخير المشكلات الدينية بمتوسط مرجح 85.2 بالنسبة للمبحوثين محل الدراسة.

المراجع

الحسينى، السيد (1993) ، قضايا ومشكلات التنمية فى العالم الثالث ، مطابع الطوبجى ، التجاريــة ، القاهرة.

الخواجة، محمد على (2016) العولمة والتنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ص420.

السمالوطي، نبيل توفيق (1974)، البناء النظري لعلم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

العزبي، محمد إبراهيم (1995)، السكان الريفيون، الطبعة الأولى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

العواملة، نائل عبد الحافظ (2010) ، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهندي، أسامة عطيه (2012): "دور أجهزة الإدارة المحلية في التنمية الريفية: دراسة ميدانية في الوحدات المحلية بمحافظة دمياط"، رسالة ماجستير، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

إبراهيم، زينب فؤاد عبد اللطيف إبراهيم (2010) ، آليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة فى الاقتصاد المصرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، قسم الاقتصاد.

إبراهيم، محمد محمد سليمان (2000)، الثقافة السياسية للفلاحين وعلاقتها بعملية المشاركة السياسية، دراسة ميدانية ببعض قري محافظة الشرقية، رسالة دكتوراه، قسم الإرشاد الزراعي والاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

حافظ، عالية محمود (2002): "دور المرأة الريفية فى التنمية الريفية بمحافظة اسيوط , المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني عشر، العدد 1 ، مارس.

عبده، هانى خميس أحمد (2011) الاستثمار الاجتماعية سياسة تنموية بديلة: رأس المال البشرى نموذجا ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المؤتمر السنوى الثالث عشر ، الاستثمار الاجتماعى ومستقبل مصر ، مايو.

عجمية، محمد عبد العزيز ، ومحمد على الليثى (2004) ، التنمية الاقتصادية : مفهومها – نظرياتها –سياساتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر

عطيه، ماهر إبراهيم عبد المقصود (2003)، التنمية الريفية بالمناطق الصحراوية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق

عكرش، أيمن أحمد محمد حسين، (2007): " محددات تحديث المجتمعات المحلية الريفية في محافظة الشرقية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق

غانم، سمر خيري مرسي (2017) معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية ، قسم العلوم الإدارية، كلية المجتمع بنات بالقويعية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

غنيم، عثمان محمد ، وماجدة أحمد أبو زنط (2007) ، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

محرم، إبراهيم: (2001) " شروق، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية " ، مطبعة أشرف ، أسيوط.

مصطفى، محمد كمال (2006)،" الديمقراطية والتنمية والمجتمع المدني ،إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل" ،مؤسسة فريد ريش إيبرت، القاهرة.

نصر، محمد(2011) المؤسسات الشبابية ورأس المال الاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله ، فلسطين

United Nations, (2001). "Population, Environment and Development", The Concise Report, Department of Economics and Social Affairs Population Division.

Indicators of Social Capital in the Senbellaween District in Dakahlia Governorate and the Prevailing Problems

Heiba A. M. Ali; Mai M. E. El-Emam; Amani A. N. Al-Sayed and Moshira F. El-Agamy

Department of Agricultural Extension and Rural Society - Faculty of Agriculture - Mansoura University

ABSTRACT

The research aimed to shed light on indicators of social capital in the Senbellaween Center in Dakahlia Governorate and to identify the most important prevalent problems. This data was analyzed in a descriptive manner, and the initial data from a questionnaire form in a personal interview from a sample of 350 respondents to identify the most important problems. The study found a number of results, the most important of which are: All capital indicators that have been identified, but this increase may not be commensurate with the increase in human capital, as it should be equivalent to another increase in all other types of capital. As for the problems facing the respondents from their point of view, the economic problems came in the order The first, while health problems came in the second order, and finally the social problems came in the third order.